

المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بنشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي

أولاً - مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي:

1- تعريف النظام الرأسمالي

2- خصائص النظام الرأسمالي

3- مبادئ النظام الرأسمالي

ثانياً - عوامل قيام النظام الرأسمالي:

1- ازدهار المدن الأوروبية

2- الحروب الصليبية

3- حركة الإصلاح الديني والفكري

4- حركات الوحدة القومية

لقد اجتمعت العديد من الظروف والأسباب المتداخلة والمتراكمة عبر مراحل متوالية أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي وتراجع سلطة الإقطاعيين ، وفي المقابل تزايد نفوذ وسلطة طبقة البرجوازيين التي بدأت في التشكل مع ازدهار حركة التجارة في المدن الأوروبية.

إن الحروب الصليبية الطويلة، و تضائل نفوذ الكنيسة وظهور النزعة القومية نتيجة حركة الإصلاح الديني والفكري، استبداد الإقطاعيين النبلاء على حساب الفلاحين، وانغلاق النقابات الحرفية على نفسها، بالإضافة إلى التطورات التي حدثت في أساليب الزراعة وتطور استخدام النقود وتوجه الزراعة التجارية بدل الاكتفاء الذاتي، كلها هذه الأسباب شكلت أرضية لتغير في محيط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومهدت الطريق لثورة فكرية واقتصادية غيرت المفاهيم والأنظمة وأدخلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة جديدة في تاريخ البشرية.

أولاً- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي:

النظام الرأسمالي متشعب ومتنوع الجذور وثمة خلاف بشأنه، ولكن بشكل عام يعتقد الباحثون أن الرأسمالية بنسختها المعاصرة ظهرت في شمال غرب أوروبا، في بريطانيا العظمى وهولندا تحديداً، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وعلى مر القرون التالية، عمد إلى مراكمة رأس المال بشق الوسائل المختلفة، وعلى عدة مستويات، وارتبط بقدر كبير من التنوع بتركيز الثروة والسلطة الاقتصادية. تدريجياً أصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي المهيمن في جميع أنحاء العالم.

1- تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:

هو نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التملك والتعاقد والتبادل والاستهلاك وحرية التصرف في الدخل والثروة، وتتحدد القرارات فيه وفقاً لآلية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل.

2- خصائص النظام الرأسمالي:

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً وإن كان منتجاً سميت المصلحة ربحاً، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولى توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

1-2- حرية التملك: حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة، والدولة هي الأخرى تملك جانباً من الأموال الموجودة في المجتمع وهو ما يعرف بالملكية العامة، من دون أن تضع الدولة من الضوابط والحدود على حق الملكية الخاصة.

2-2- حرية التعاقد: أنه من السمات الاجتماعية للنظام الرأسمالي حرية الأفراد في تبادل السلع والخدمات وذلك من خلال التعاقد.

3-2- حرية التبادل: حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخلياً وخارجياً (حرية التجارة)، أي حرية تبادل السلع والخدمات وحرية تبادل ملكية وسائل الإنتاج.

4-2- حرية التصرف: تتصرف الوحدات الاقتصادية بحرية وفقاً لمصلحتها الخاصة فقط، أي الربح بأقل تكاليف بالنسبة للمنتج وإشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات بأقل وحدات نقدية بالنسبة للمستهلك.

5-2- حرية الأسواق: النشاط الاقتصادي الرأسمالي يخضع لقوى السوق (العرض، الطلب) وجهاز الأثمان هو الذي يربط بين العرض و الطلب فهو الأداة الفعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل قرارات الوحدات الاقتصادية.

6-2- حافز الربح: يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك لرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الخاصة.

3- مبادئ النظام الرأسمالي:

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

1-3- الملكية الخاصة: التي تسمح للناس بامتلاك الأصول الملموسة كالأراضي والبيوت والأصول غير الملموسة كالأسهم والسندات؛

2-3- المصلحة الذاتية: التي يسعى الناس من خلالها لتحقيق المصالح الخاصة بهم، بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية-السياسية. ومع ذلك، ينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد الذين يفتقرون للتنظيم إلى تحقيق صالح المجتمع (المصلحة العامة) هي مجموع المصالح الخاصة بالفرد في اطار سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة يحقق المصلحة العامة) كما لو كانت هناك يد خفية توجههم، حسب وصف "سميث" في كتابه المنشور عام 1776 بعنوان "ثروة الأمم"؛

3-3- المنافسة: من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها، تؤدي إلى تعظيم أثر الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين؛

4-3- آلية السوق: التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري فتقوم الأسعار، بدورها، بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد، والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا؛

5-3- حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار: حيث يمكن أن يشتري العميل منتجات أخرى عند شعوره بعدم الرضا، وأن يسعى المستثمر للدخول في مشروعات أكثر ربحية، وأن يترك العامل وظيفته للحصول على أجر أفضل؛

6-3- دور محدود للحكومة: لحماية حقوق المواطنين الأفراد والمحافظة على البيئة المنظمة التي تيسر سلامة عمل الأسواق.

تباين صور الرأسمالية حسب مدى تطبيق هذه الركائز. ففي الأسواق الحرة، والمعروفة أيضا باقتصاديات عدم التدخل، تعمل الأسواق ضمن نطاق محدود، إن وجد، من التنظيم. وفي الاقتصادات المختلطة، والتي سميت بهذا الاسم بسبب مزيج الأسواق والحكومة فيها، فالأسواق لها دور مهمين لكنها تخضع لتنظيم الحكومة بدرجة أكبر لتصحيح إخفاقات السوق، كالتلوث والاختناقات المرورية؛ وتحسين

الرعاية الاجتماعية؛ وغيرها من الأسباب، كالدفاع والسلامة العامة. والاقتصادات الرأسمالية المختلطة هي الاقتصادات السائدة اليوم.

ثانيا- عوامل قيام النظام الرأسمالي:

لقد مهدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية والفكرية إلى تحول كبير في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الأوروبية، بدأت في الترسب منذ القرن 13م، أدت إلى سقوط نظام الزراعة ، الإقطاعية بنهاية القرن 15 والتحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي.

1- العوامل الاقتصادية:

حدوث عملية التراكم لرأس المال لدى التجار والحرفيين في أوروبا وجمعهم لثروات عن طريق ممارستهم للنشاط التجاري والنشاط الحرفي، مستفيدة من عدة عوامل أخرى منها:

1-1- استخدام النقود وتطور الاقتصاد النقدي: وتوسيع ظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسية الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية؛

2-1- اعتماد تسعير الأرض: أي تحول الأرض إلى بضاعة مكن صغار الفلاحين من توسيع ملكيتهم وتراجع تبعيتهم لسلطة الإقطاعي؛

3-1- تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج استهلاكي إلى إنتاج رأسمالي: بفعل الارتفاع التدريجي لمردود الحقول نتيجة:

- زيادة الطلب على المنتجات الزراعية؛

- تطور وسائل الإنتاج الزراعي مثل البذر الآلي والمحراث الحديدي،

- استخدام التسميد والتخلي التدريجي عن إراحة الأرض ضمن الدورة الزراعية؛

- زيادة التخصص الزراعي واكتشاف زراعات جديدة؛

- استخدام أنظمة التصريف والري.

4-1- ازدهار المدن: شهد المدن زيادة في عدد السكان وذلك لعدة أسباب أهمها: هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية أكبر في العمل وتحسن ظروف المعيشة، نشاط التجارة، بعض الحرف والصناعات.... وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي.

5-1- حركة الاكتشافات الجغرافية: خرجت أوروبا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 ووصولها إلى العالم الجديد سنة 1492 حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم أمريكا وأفريقيا والشرق الأقصى وكان لهذه الاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي:

- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق والمبادلات؛

- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس؛

- توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج صناعة وزراعة .

كان التعاون البسيط هو الطور الأول لتطور الإنتاج الرأسمالي في الصناعة، ولم يكن لتقسيم العمل وجود في الورشات والمشاغل الرأسمالية، بل كان العمال جميعا ينفذون عمليات متماثلة ومع ذلك كان التعاون يحقق وفرا في الإنتاج وزيادة في المردود، ومع تحسن الإنتاجية زاد عدد العمال في الورشات كعمال أجراء لا لحسابهم الخاص وإنما لحساب مقاول رأس مال، هو في الغالب تاجر أو سمسار أو معلم حرفي.

2- العوامل السياسية:

لقد تزامنت العوامل الاقتصادية السابقة مع أحداث اجتماعية سياسية، ساهمت في انهيار

النظام الإقطاعي في أوروبا والتحول إلى واقع سياسي جديد مهد لقيام النظام الرأسمالي، منها:

1-2 الحروب الصليبية: لم يكن الشعار الديني للحروب الصليبية سواء قناعا لإخفاء دوافعها الاقتصادية ومنها: توسعة نشاط رأس المال التجاري، السيطرة أراضي وإقامة إقطاعيات جديدة، توسيع أملاك الكنيسة وبسط سيطرتها على الشرق.

لقد حققت الحرب عددا من النتائج ساهمت في التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام

الرأسمالي منها:

- لقد أدت الحروب الصليبية بين القرنين 11 و13م إلى بداية انهيار نظام الإقطاع سواء بتجزئة أملاك السيد (الإقطاعي) بسبب موته في الحرب، وكذلك تراجع أعداد الأقتان والفلاحين بسبب ذهابه للحرب أو الهجرة إلى المدن، مما أدى إلى إعادة توزيع الأملاك على القلة الباقية:

- انتعاش النشاط الاقتصادي فالحرب تحتاج إلى إنتاج سلعي متنوع، كما ولدت الحافز للعمل والإبداع لدى الفرد الأوربي بعدما فقد هذا الحافز تحت قهر الإقطاعي؛

- اتصال الأوطان الأوربية فيما بينها وشق الطرق وفتح الأسواق بين الإمارات المتعددة، مما ساعد على إثراء عدد كبير من تجار الحروب، فأدى ذلك لولادة طبقة برجوازية ستقود لاحقا النظام الرأسمالي؛

- اكتساب علوم الشرق ونقل الاختراعات العربية.

2-2 حركة الوحدة القومية: أدى تكاتف الطبقات البرجوازية الجديدة مع ملوك المدن القوميين إلى

ثورة ضد سلطة النبلاء (الإقطاعيين) أدى إلى قيام دول قومية ملكية، فتوحدت فرنسا تحت حكم لويس الحادي عشر (1461-1483)، وتوحدت دولة انجلترا تحت حكم الملك هنري السابع (1485-

(1509) (بن الطاهر ص 65)، وظهر تنظيم الدول القومية في بقية الدول الأوربي اسبانيا، البرتغال، السويد وهولندا.

3- العوامل الاجتماعية والفكرية والدينية:

تفاعلت العديد من العوامل الاجتماعية أبرزها حركات الإصلاح الديني والخروج عن السلطة الروحية للكنيسة وما صاحبها من نشاط فكري وفلسفي أحدثت في طبيعة الفرد والمجتمعات الأوروبية. **3-1- ظهور الطبقة البرجوازية:** هي فئة من التجار نشأت في المدن بعيدا عن الإقطاعيات، وظهروا كقوة اقتصادية تتحمل مخاطر الشراء من المنتج لكي تباع لمستهلك لا صلة له بالإنتاج، وقد شكلوا بذلك مصدر جديد للثروة (رأس المال التجاري) بعدما كان مصدر الثروة محصور في الأرض (محمد البنا ص182)، واستغنت هذه الطبقة من الأعمال التجارية مستفيدة من عوامل أخرى تم الإشارة إليها سابقا (الحروب، ازدهار المدن واتصالها فيما بينها ، تطور الحرف ...).

3-2- حركة الإصلاح الديني والتحرر من سلطة الكنيسة: يعود مصطلح حركة الإصلاح الديني، ويسمى أيضا الإصلاح البروتستانتي، على الثورة الدينية التي حدثت في "الكنيسة الغربية" في القرن السادس عشر، التي يعد مارتن لوثر كينج (1483-1546) وجون كالفين (1509-1564) أعظم قادتها بلا شك، لقدت هذه الحركة إلى:

- ظهور الكنائس القومية وانسلاخها عن الكنيسة الكاثوليكية؛
- تقلص السلطة البابوية (رجال الدين)؛
- انفصال التدريجي للدولة عن الدين؛
- حلول فكرة الحق الطبيعي (الحق في الرفاهية في الحياة الدنيا) بدل الحق الإلهي (الذي يمني الناس بالنعيم في الآخرة مقابل الشقاء في الدنيا).

كانت منافسة بين أفكار لوثر وكالفن، إلا أن نظرة كالفن الاجتماعية والاقتصادية أكثر ثورية وشكلت الأساس الفكري الذي قامت عليه الرأسمالية، فلم يعد الفكر الديني في أوروبا يحتقر الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، (العمل هو المظهر الخارجي للإيمان بالله، عكس ما كان ينظر إليه أن العمل كفارة عن الذنوب) فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيها الزراعة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

3-3- النهضة العلمية وحركة التنوير الفكري: حارب المفكرين التنويريين سلطة الكنيسة والامتثال لخرافاتهما، وطالبو بإعطاء الحرية للتفكير، واستخدام العقل باعتباره أفضل وسيلة في معرفة الحقيقة، ومن بين هؤلاء التويريين: ديكارت، سبينوزا، منتيسكيو، روسو، جون لوك، ... ولقد ساهموا في خلق جوا فكريا تخلص إلى حد بعيد من سطوة القديم والتقاليد مع قبول الجديد والمبتكر، وبوجه خاص الثقة في العلم والتجريب.